اقتصاد

مخاوف على إمدادات الغذاء في بريطانيا

لندن ـ **العربي الجديد**

تواجه بريطانيا ندرة مساحة المستودعات بسبب ارتفاع الطلب في عيد الميلاد، ما يزيد من خطر نقص بعض المنتجات الغذائية بينما تستعد البلاد لمغادرة السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي. إذ مع بقاء خمسة أسابيع قبل نهاية الفترة الانتقالية لبريكست، يحذر كبار المصنعين والمجموعات الصناعية من أن سلسلة الإمداد الغذائي في ذروتها ولا يمكنها تحمل أي صدمات أخرى.

وقالت شركة «يونيليفر» للصناعات الغذائية، إنها تعمل على تكوين مخزون من المواد الرئيسية ولكن «المستودعات ممتلئة تماماً». مثل منافستها نستله، حيث أصبح الحفاظ على إمدادات المنتجات الغذائية أولوية لديها الآن، إذ لا تزال المحادثات بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بشأن صفقة تجارية متوقفة. وقالت نستله إن هذه الهواجس تترافق «مع زيادة بناء مخزون في هذا الوقت المزدحم من العام».

وقالت شركة يونيليفر لوكالة «بلومبيرغ»: «المرونة التي كانت لدينا في مارس/ آذار للاستجابة لارتفاع الطلب مع انتشار كورونا غير موجودة في هذا الوقت من العام. نحن بحاجة إلى الحكومات على كلا الجانبين للقيام بكل ما هو مطلوب للحفاظ على القدرات الاستيعابية في الموانئ والطرق في سبيل تأمين إمدادات سلسة ومتسقة».

كان هناك العديد من التحذيرات حول الأزمات التجارية المحتملة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من قبل الشركات وحتى وزراء المملكة المتحدة، مثل خطوط الشاحنات على الطريق السريع، بغض النظر عما إذا كانت هناك صفقة تجارية أم لا. المشكلة هي أن خطط الطوارئ المرتبطة ببريكست، لا يمكن أن تأتي في وقت أسوأ من هذه الفترة من العام حيث تشغل سلع عيد الميلاد مساحة تخزين.

يقول العاملون في صناعة المواد الغذائية إنه من المحتمل أن يكون هناك بعض النقص في العلامات التجارية والمكونات الرئيسية المصنوعة في الاتحاد الأوروبي الذي يزود بريطانيا بكل شيء تقريباً من الطماطم المعلبة والزيتون إلى النبيذ وأغذية الأطفال وغيره، حتى مع وجود اتفاق من المرجح أيضاً أن ترتفع أسعار بعض المواد الغذائية.

وقال دومينيك جودي، رئيس اتحاد التجارة الدولية والأغذية والمشروبات في بريطانيا، إن الاتحاد يشعر بالقلق بشأن قدرة الشركات على التخزين في وقت «ليست لدينا كمية وفيرة من مستودعات الأغذية الآمنة». وقال إن بريطانيا «لن تنفد من الطعام»، لكن قد يكون هناك نقص متقطع في بعض المنتجات والعلامات التجارية.

إذ بعد أكثر من أربع سنوات من تصويت المملكة المتحدة على مغادرة السوق الأوروبية التي انضمت إليها في عام 1973، لم توافق البلاد بعد على شروط علاقتها المستقبلية مع أكبر شريك تجاري لها، ما جعل الشركات تكافح لمعالجة حالة عدم اليقين. على سبيل المثال، من الصعب معرفة كيفية تخزين الإمدادات الغذائية بالعبوة المناسبة عندما تكون متطلبات وضع العلامات التجارية بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لا تزال غير واضحة، كما قال جودي. وأضاف أن ذلك سيضر بشكل خاص بالسلع الموردة إلى أيرلندا الشمالية والتي ستظل ملزمة بقواعد السوق الموحدة عندما تنتهي الفترة الانتقالية.

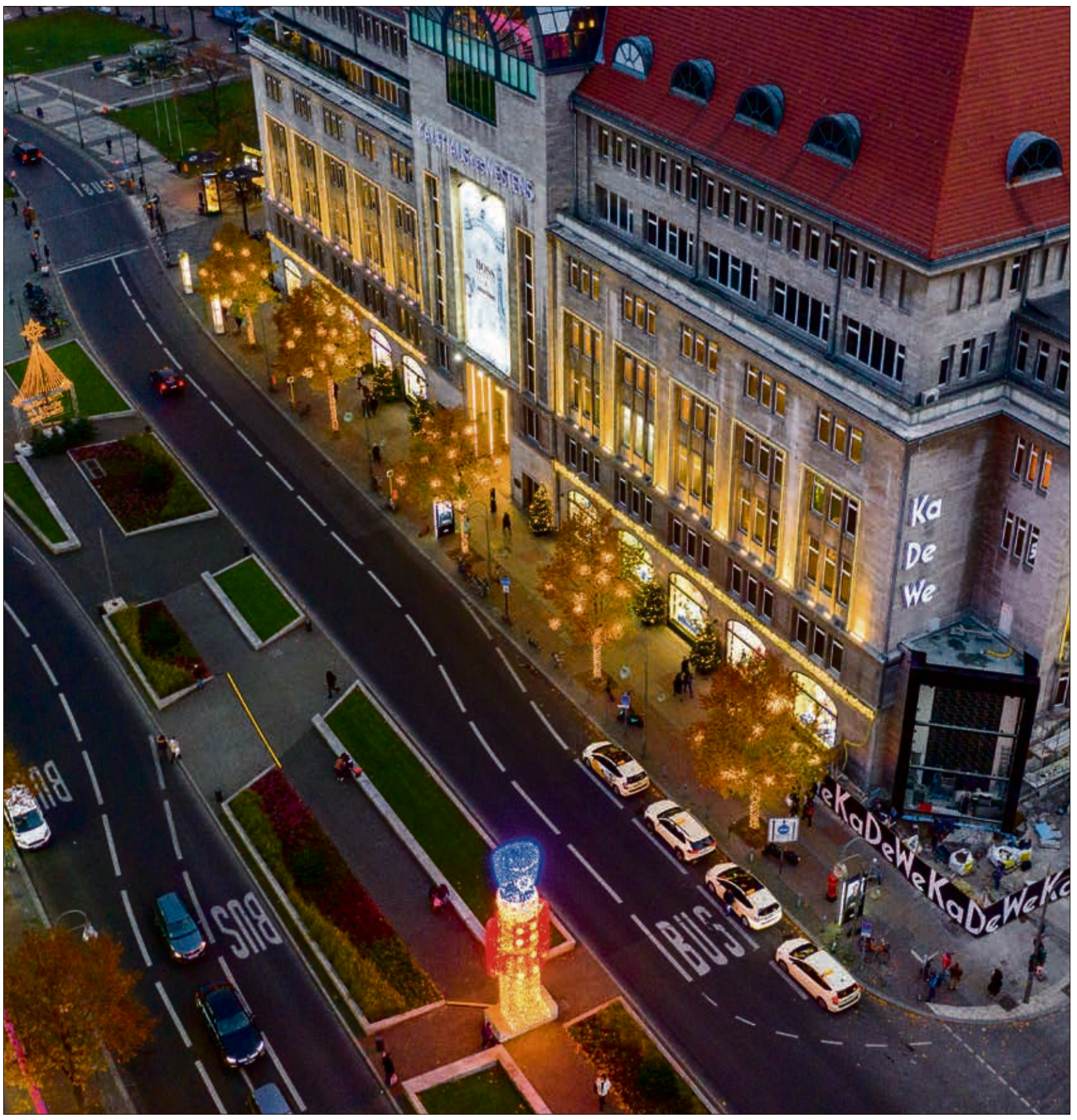
(كريستيان اندر/ Getty)

كورونا يحبط الأوروبيين

تراجعت المعنويات الاقتصادية في منطقة اليورو في نوفمبر/ تشرين الثاني للمرة الأولى في سبعة أشهر، إذ ضربت القارة الأوروبية موجة ثانية من كوفيد-19، ما أثر على المعنويات في جميع القطاعات، لا سيما تلك الأكثر تضررا من إجراءات الإغلاق، مثل الخدمات والتجزئة. وأظهر المسح الشهري للمفوضية الأوروبية أن المعنويات في الدول التسعة عشرة التي تستخدم العملة الأوروبية الموحدة نزلت إلى 87,6 نقطة من 93,1 في أكتوبر/ تشرين الأول. وفي السياق، ستستدين ألمانيا 180 مليار يورو في العام 2021 بسبب الموجة الثانية من الوباء التي أرغمتها على تمديد القيود حتى كانون الثاني/ يناير. وأقر البرلمان، الجمعة، ميزانية تتضمن أيضاً 498,6 مليار يورو من النفقات العامة.

أخبار

لجنة أوبك+ تجري محادثات السبت

تجري لجنة مجموعة أوبك+ التي تضم دولا رئيسية منتجة للنفط محادثات غير رسمية عن بعد، السبت، قبل اجتماعات مقرر لها الأسبوع المقبل. وتدرس أوبك+ ما إذا كانت ستخفف قيود إنتاج النفط اعتبارا من أول يناير/

كانون الثاني كما اتفقت قبل ذلك أم ستستمر في الإنتاج بنفس الوتيرة، في ظل ضعف طلب النفط وتداعيات الجائحة.

قمح فاسد يطيح مسؤولا جزائريا

علمت «العربي الجديد» من مصدر حكومي، أن رئيس الحكومة الجزائري عبد العزيز جراد أنهى مهام مدير الديوان المهني للحبوب عبد الرحمان بوشهدة. وحسب المعلومات فإن الإقالة جاءت في أعقاب حجز الجمارك الجزائرية لسفينة قادمة من ليتوانيا محملة بـ 30 ألف طن من القمح، تم استيرادها دون طرح مناقصة دولية، إضافة إلى شحنة من القمح لبذور حمراء كشفت نتائج التحقيقات الأولية لمعهد الأدلة الجنائية وعلم الإجرام التابع لقوات الدرك الوطني.

عملة فيسبوك المشفرة تنطلق في يناير

أوردت صحيفة فايننشال تايمز الجمعة أن عملة فيسبوك المشفرة ليبرا تستعد للانطلاق في يناير/ كانون الثاني، وقالت نقلا عن أحد المصادر إن رابطة ليبرا التي مقرها جنيف، والتي ستصدر عملة ليبرا وتشرف عليها، تعتزم إطلاق عملة رقمية موحدة مدعومة بالدولار. وتسعى رابطة ليبرا، التي تضم فيسبوك ضمن أعضائها البالغ عددهم 27، للحصول على الضوء الأخضر من جهة معنية بمراقبة الأسواق في سويسرا لإصدار سلسلة من العملات المستقرة المدعومة بعملات تقليدية معينة.

مزارعون هنود يواصلون احتجاجاتهم

واجه آلاف المزارعين الغاضبين في الهند هجوما بالغاز المسيل للدموع والهراوات من الشرطة الجمعة، فيما استأنفوا مسيرتهم إلى العاصمة للاحتجاج على القوانين الجديدة التي يخشون أنها ستمنح المزيد من الصلاحيات للشركات وتقلل أرباحهم من بيع المحاصيل.

«فورد» تعوّض بسبب خلل بسياراتها

دفعت مجموعة «فورد» الأميركية تعويضات للعشرات من أصحاب سيارات «كوغا» رباعية الدفع في جنوب أفريقيا، إثر اشتعال النيران في مركباتهم بسبب خلل في التصنيع، وفق ما كشفت اللجنة الوطنية للمستهلكين في البلد. وقُبل 47 طلبا من أصل 53 ودفعت «فورد» 50 ألف راند (3290 دولارا) لكلّ صاحب سيّارة متضرّرة.

«توكتوك» يحرم الحرفيين المصريين من العمالة المساعدة

القاهرة ـ **عبدالله عبده**

بدأت العمالة المساعدة في المهن الحرفية في التراجع شيئاً فشيئًا في مصر منذ ظهور ناقلات «توكتوك» في 2005، الأمر الذي يؤثر على مستقبل الصناعات الصغيرة في البلاد. إذ إن أكثر من 3 ملايين شاب وفق الإحصاءات الرسمية يفضلون التفرغ لقيادة التوكتوك عن العمل في العمالة المساعدة، بسبب الراحة والدخل المرتفع والحرية التي تتوفر لهم في دوام العمل.

ووفقًا للإحصائيات الصادرة عن مجلس الوزراء المصري، فإن أعداد التوكتوك في مصر تعدت مليوني مركبة بنهاية 2019، في حين قدرت مصادر برلمانية ارتفاع أعداد التوكتوك خلال العام 2020 إلى 3 ملايين مركبة، وسط توقعات بازدياد أعدادها خلال الفترة المقبلة.

يقول عمر علي، الذي يمتهن أعمال البناء، إن انتشار ظاهرة التوتوك أدت إلى اختفاء العمالة المساعدة في عدد كبير من الحرف المهنية، فأحيانًا كثيرة يضطر«الصنايعي» للتوقف عن بعض الأعمال المتفق على تنفيذها بسبب عدم وجود من يساعده، وقد تضطره الظروف في بعض الأحيان للعمل بنفسه.

ويحذر هيثم أحمد، سباك، من انقراض «الصنايعية» في مختلف المهن الحرفية، لعدم وجود أجيال جديدة تتعلم «الصنعة» في الوقت الراهن، نتيجة عدة أسباب منها انتشار التوكتوك.

فيما يلفت سامي، وهو سائق توكتوك، إلى أن أحد المظاهر الإيجابية التي استفاد منها المجتمع من جراء انتشار التوكتوك أنها استوعبت الملايين من العاطلين عن العمل، حتى من أصحاب الشهادات الذين لا يجدون وظيفة تستوعبهم في سوق تزيد ضيقاً.

ويؤكد الدكتور عبدالنبي عبدالمطلب، الباحث في الشؤون الاقتصادية، أن ظاهرة انتشار التوكتوك أدت إلى حرمان الصناعة والمصانع من العمالة المحترفة، بل وقضى على أمل وجود تلمذة صناعية أو حرفية، وكذلك ساهمت في اختفاء العمالة الزراعية. ويُرجع الأسباب إلى أن العمل على التوكتوك مريح، ويولد دخلًا لمن يعمل به أضعاف ما يحصل عليه العامل في المصنع، أو في الزراعة.

وينبه عبد المطلب إلى أنه في حال استمرار الحال على هذه الأوضاع دون تنظيمها، ستتضرر الصناعة المصرية والاقتصاد ككل بشكل عام، وخاصة بعد أن أصبحت مهنة «سائق توكتوك» منتشرة على نطاق واسع وتستوعب الملايين من الشباب.

هال وناس

ملفات أردنية ساخنة

الحكومة تواجه تحدي الرواتب والبطالة

تبدأ ولاية الحكومة الأردنية الجديدة في ظروف قاسية على المواطنين زادت من حدتها جائحة كورونا، وأمامها تحديات شائكة أبرزها الرواتب والبطالة

عمان ـ **زيد الدبيسية**

تواجه الحكومة الأردنية التي تشكلت في الثاني عشر من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي برئاسة بشر الخصاونة ملفات ساخنة، واحتقاناً شعبياً يزيد تصاعداً بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية وتردي مستويات المعيشة وتداعيات جائحة كورونا على الوظائف. وبالتزامن، تسعى الحكومة لتهيئة الطريق في الحصول على ثقة مريحة من مجلس النواب المنتخب في العاشر من نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي. وقال مراقبون إن الحكومة الجديدة بدأت باتخاذ قرارات حاسمة في بعض الملفات الأكثر إثارة للجدل على الساحة الأردنية في الوقت الراهن، وفي مقدمتها إعلان الخصاونة إعادة صرف زيادات الرواتب وعلاوات الموظفين بداية العام المقبل 2021، والتي أوقفتها الحكومة السابقة برئاسة عمر الرزاز في إطار إجراءات قالت إنها لاحتواء تداعيات أزمة كورونا. وتعد زيادة الرواتب والعلاوات أبرز الملفات التي وترت العلاقة بين الحكومة السابقة والنقابات المهنية، خاصة نقابة المعلمين التي نفذت إضراباً عن العمل لمدة شهر العام الماضي للمطالبة برفع الرواتب، إلى أن تم إقرار زيادات شاملة على كافة رواتب العاملين في الجهازين المدني والعسكري.

وأبلغ مصدر مطلع «العربي الجديد» أن النقابات المهنية كانت تستعد لمخاطبة الحكومة بإعادة صرف تلك العلاوات اعتباراً من بداية العام المقبل وعدم تأجيلها مرة أخرى. وتقدر قيمة زيادات الرواتب بحوالي 466 مليون دولار سنوياً.

وفقاً للمراقبين، فإن الحكومة تحاول أيضاً المناورة في ملف البطالة لتعزيز مساعي استعادة ثقة الشارع وترطيب العلاقة مبكراً مع مجلس النواب، ولذلك قال وزير العمل الدكتور معن القطامين الذي كان من أكثر الشخصيات انتقادا للحكومات قبل دخوله وزيرا في الحكومة الحالية إن الحكومات السابقة قصرت في ملف البطالة، وإن هنالك فرصاً هائلة للتشغيل في الأردن تنتظر الحكومة إقتناصها. وأضاف أن الحكومة الحالية خلال جائحة كورونا ستستطيع باقل من سنة تخفيض نسبة البطالة بشكل كبير بعدما بلغت 23 في المائة للربع الثاني من العام الحالي بحسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة.

وعلق رئيس المرصد العمالي الأردني أحمد عوض في حديث مع «العربي الجديد»، وقال إن البطالة من أكثر الموضوعات المثيرة للقلق ولا سيما مع توقعات تواصل ارتفاع نسبتها خلال الفترة المقبلة، حيث إن عشرات الآلاف الأشخاص فقدوا وظائفهم وأعمالهم بسبب الجائحة. وأضاف: «نأمل أن تكون لدى الحكومة الحالية أدوات غير تقليدية وناجعة لتوفير فرص العمل للأردنيين وتخفيض نسبة البطالة، وعلى الأقل وقف ارتفاعها خلال الفترة المقبلة».

> إيقاف التداول في البورصة خمس مرات منذ بداية الشهر

كما أعلن الخصاونة عن حزمة إجراءات بهدف توسيع الحماية الاجتماعية للأفراد المتضررين من جائحة كورونا، فيما تشير تقديرات البنك الدولي إلى قفزة في نسبة الفقر في الأردن إلى 27 في المائة بسبب التداعيات الناتجة عن أزمة كورونا.

وقال عضو مجلس النواب موسى هنطش لـ«العربي الجديد»، إن الحكومة الحالية أمام استحقاقات مهمة أبرزها تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين وتخفيف الآثار السلبية التي لحقت بهم وبالقطاعات الاقتصادية بسبب الجائحة، ولعل أبرز تلك الاستحقاقات إعادة صرف زيادات الرواتب اعتبارا من بداية العام المقبل. وأضاف أن استعادة ثقة الشارع تحتاج إلى التعامل بشفافية وموضوعية مع تصاعد الفقر والبطالة وارتفاع المديونية وتباطؤ النشاط الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع مكاسب التنمية ومحاربة الفساد والتهرب الضريبي.

ولفت إلى أن المرحلة الحالية تتطلب أيضاً تخفيف الأعباء الناتجة عن الجائحة على الأفراد والقطاعات المختلفة ومساعدة المواطنين في الفحوصات الطبية المرتبطة بكورونا، حيث تم تخفيض كلفتها في القطاع الخاص ولكنها لا تزال مرتفعة قياساً بالقدرات المالية للأسر. واعتبر أن المرحلة المقبلة صعبة وتحتاج الى منهجيات مختلفة أبرزها التعاون مع مجلس النواب الجديد من أجل الصالح العام.

من جهته، قال الخبير الاقتصادي مازن مرجي لـ«العربي الجديد» إن الحكومة وضعت يدها على الموضوعات الأكثر أهمية وتحاول محاكاة الشارع من خلالها، ومنها ملف ارتفاع الأسعار وخاصة السلع الأساسية والتي شهدت صعوداً كبيراً خلال الأشهر الماضية وتفاقمت بسبب أزمة كورونا.

وأضاف أن الحكومة إذا أرادت بالفعل تخفيف حدة الغضب الشعبي على الأداء الحكومي المتلاحق، عليها اتخاذ إجراءات عملية لتخفيض الأسعار والحيلولة دون ارتفاعها خلال الفترة المقبلة، وذلك يمكن من خلال إعادة النظر بالضرائب المفروضة على المواد الغذائية والخدمات الأساسية للمواطنين.

واعتبر أن ملف محاربة الأسعار يعد من أكثر الموضوعات شعبوية، ولذلك فإن غالبية أعضاء مجلس النواب يوظفونه في خطاباتهم ولا سيما في بداية انعقاد جلسات البرلمان، وبالتالي على الحكومة الاستعداد بقرارات مسبقة لامتصاص حماسة النواب الجدد. وستواجه الحكومة معضلة إقرار موازنة العام المقبل التي تخلو حسبما أعلن الرئيس الخصاونة من استحداثات وظيفية جديدة باستثناء تغطية بعض احتياجات وزارتي الصحة والتربية والتعليم.

كما ستواجه الحكومة مشكلة الارتفاع المتسارع للمديونية التي بلغت بحسب البيانات الصادرة عن وزارة المالية حوالي 47 مليار دولار.

خلال تحرك احتجاجي العام الماضي (أيمن جنيدي/ الأناضول)

تحقيق

عدن ـ **محمد راجح**

الانقسام المالي في اليمن

أزمة غير مسبوقة تهدد بمجاعة شاملة

تحولت الأزمة النقدية في اليمن إلى تهديد جديد للمواطنين يعمم المجاعة وسط انهيار سعر العملة. ويعمّق الانقسام في البنك المركزي بين الحكومة والحوثيين المشكلات، وسط انفلات شركات الصرافة والتحويل، وهو ما تحاول جولة جديدة من المشاورات محاصرته

دخلت الأزمة المالية والمصرفية في اليمن منعطفات خطيرة لم تعتد عليها السوق النقدية في البلاد التي فجرت فيها الحرب أكبر أزمة إنسانية في العالم، لتتصاعد الهموم المعيشية وسط تهديد بمجاعة شاملة تطاول معظم الشرائح الاجتماعية.

وفي الوقت الذي تستمر فيه الحكومة اليمنية في تنفيذ إجراءات واسعة تقول إنها تضبط سعر صرف العملة الوطنية وتنظيم أعمال الصرافة، تؤكد مصادر مطلعة في عدن وصنعاء على عقد مشاورات بين الحكومة اليمنية والحوثيين لإنهاء الانقسام المالي في البلاد. وتشرح المصادر أن العاصمة العمانية مسقط ستجمع ما بين مسؤولين ماليين ومصرفيين من بنكي عدن وصنعاء في مشاورات هي الثانية بعد اجتماع الأردن المنعقد في العام 2018، وذلك برعاية مكتب المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن مارتن غريفيث.

وأعلنت الحكومة اليمنية عن قرارات تهدف إلى وقف انهيار العملة والتعامل مع ضغوط المؤسسات المالية الدولية لضبط ما يشبه الانفلات المالي والمصرفي. وركزت هذه الإجراءات على شبكات الصرافة والتحويلات المالية، وتضمنت إلزام شركات ومكاتب البرمجيات التجارية بالتوقف الكامل عن بيع أنظمة شبكات الحوالات المالية إلى أي مؤسسة صرافة عاملة شملتها تعميمات البنك المركزي اليمني الخاصة بتنظيم عمل هذه الشبكات.

ضبط التحويلات

تأتي هذه الخطوات، وفق تأكيدات مسؤول حكومي في وزارة المالية وآخر في البنك المركزي اليمني في عدن، ضمن مهام البنك المركزي التنظيمية والرقابية على نشاط شركات ومنشآت الصرافة، لربط حسابات وأنظمة هذه الشبكات بالنظام المالي الحكومي في البنك المركزي عبر شركة خاصة أنشئت لهذا الغرض مطلع الشهر الجاري.

وقررت الحكومة اليمنية التوقف عن بيع أو منح أنظمة شبكات الحوالات أو أنظمة المعلومات التي تخص نشاط الصرافة، ما لم يكن هناك موافقة مسبقة من البنك المركزي اليمني بعدن الذي يشترط تضمين أسماء الشركات والأشخاص الذين تم تزويدهم بالأنظمة وعناوين المقرات المثبت فيها تلك الأنظمة، وتاريخ عقد بيع النظام وبدء التشغيل، وأية معلومات أخرى في هذا الشأن.

وأثار هذا القرار حفيظة ملاك مكاتب خاصة بالأنظمة البرمجية والمحاسبية وكذا صيارفة في السوق النقدية اليمنية، حيث يرون أن مثل هذه الإجراءات فيها إجحاف كبير يمس عملهم بشكل مباشر، «بينما ما يعاني منه القطاع المالي والمصرفي في اليمن سببه الأول الانقسام في المؤسسات المالية العامة في البلاد».

ويشرح صلاح شريم وهو خبير متخصص في البرمجيات والأنظمة المحاسبية، أن الشركات العاملة في مجال الصرافة في اليمن تعمل على التزود بالأنظمة البرمجية والمحاسبية التي ترتبط بها التي يتم شراؤها من المكاتب والشركات الخاصة بالبرمجيات. ويشير لـ«العربي الجديد»، إلى أن كل شبكة صرافة مالية لديها نظام محاسبي خاص بها، بما فيها الشبكات الكبيرة مثل النجم والامتياز والكريمي وغيرها، يشرف عليها متخصصون في البرمجيات والأنظمة المحاسبية يعملون لدى هذه الشبكات والشركات.

> مشاورات مالية بين الحكومة والحوثيين في سلطنة عمان

> شركة موحدة تضبط حركة الأموال وترسخ رقابة البنك المركزي

مراقبة حركة الأموال

ودشنت الحكومة اليمنية مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري إجراءات خاصة لتأسيس شركة جديدة تعمل على تصميم شبكة موحدة مملوكة لشركات الصرافة المرخصة، بدلاً من شبكات الحوالات المالية المحلية السابقة.

ويقول مصدر مصرفي مسؤول في البنك المركزي اليمني في عدن، فضل عدم الكشف عن اسمه، إن قرار إيقاف بيع أنظمة شبكات الحوالات المالية يعتبر تدشينا رسمياً للنظام الجديد الخاص بعمل شبكات التحويلات المالية. ويشير في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنه بعد استكمال كافة الإجراءات الهادفة لإنشاء شركة جديدة ستعمل الأخيرة على تدشين وإدارة شبكة الحوالات المالية المحلية الموحدة، وتوقيف نشاط الشبكات المالية التي امتنعت أو تقاعست عن الارتباط مالياً ومحاسبياً بهذه الشبكة.

ويعلق الخبير المالي والمصرفي علي الفضلي على إجراءات البنك المركزي، قائلاً إنها تعني الانتقال من وضعية مصرفية محددة شكلتها السوق النقدية التي أفرزتها الحرب والصراع والانقسام الدائر، إلى نظام مالي آخر لإدارة شبكات التحويلات عبر شركة خاصة تعود ملكيتها للصرافين المؤسسين لها لتحقيق الشفافية، وتفعيل الأنظمة القانونية في مراقبة حركة الأموال.

ويشير إلى مدى صعوبة هذا الأمر لأن البنك المركزي منذ قرار انتقاله إلى عدن في العام 2016 لم يستطع الارتباط بفروعه بالمحافظات الواقعة في نطاقه الجغرافي، فكيف يمكنه تطبيق خطته في ربط شبكات التحويلات المالية بأنظمته المحاسبية؟ وذلك إضافة إلى عجزه عن تفعيل وحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب التابعة للبنك، إلى جانب ما يجده من صعوبة كبيرة في توحيد المنظومة المالية وإعادة تنشيط الدورة النقدية.

ويأتي آخر إجراءات البنك في سياق حزمة من التدابير المتخذة لإيقاف التدهور الحاصل في سعر صرف العملة، إذ كانت قد سبقتها مجموعة تدابير تمثلت في إيقاف مؤقت لتراخيص نشاط أربع من كبرى شركات الصرافة، وإعطائها مهلة لا تتجاوز أسبوعين لتصحيح أوضاعها ووقف مخالفاتها. وقد انتهى الأمر بسحب تراخيص نشاطها وإيقافها بصورة نهائية وتنفيذ حملة تفتيش منظمة ومستمرة على شركات ومنشآت الصرافة، لضبط المخالفات والمضاربات بالعملات في سوق صرف النقد.

تعزيز الرقابة

وكان البنك المركزي اليمني قد وجه تعميماً في مايو/أيار الماضي لكافة شركات ومحال الصرافة العاملة في نطاقه الجغرافي، يُلزم شبكات الحوالات المالية المحلية وشركات الصرافة المالكة لها بضرورة ربط النظام المحاسبي الخاص بالشركة أو الشبكة بأنظمة البنك المركزي في عدن، كي يتسنى للبنك القيام بدوره الرقابي بما يضمن سلامة قطاع الصرافة واستقرار أسعار الصرف.

ويؤكد أسامة فارع، مالك شركة صرافة في عدن، أن شبكات التحويلات المالية لا تعمل بمعزل عن شركات ومؤسسات الصرافة بل هي تابعة لها وإحدى خدماتها المصرفية، لذا فإن ممارسة عملها تتم بصورة قانونية استناداً للترخيص الممنوح لشركة الصرافة من قبل الجهات الحكومية المختصة المتمثلة بالبنك المركزي اليمني.

ويشدد على أهمية أي إجراءات يتم اتخاذها لتنظيم عمل السوق، وليس للسيطرة والاستحواذ عليها لتغطية عجز وضعف المؤسسات العامة الرسمية.

وتأتي هذه الإجراءات فيما تقوم وزارة المالية في الحكومة المعترف بها دولياً منذ سبتمبر/ أيلول بصرف رواتب آلاف الموظفين المدنيين بتبعون سبع جهات ودوائر حكومية في مناطق الحوثيين، لكنها قررت حصر عملية صرفها على عدن ومناطق نفوذ الحكومة.

مخاوف معيشية واسعة

يواجه البنك المركزي اليمني المنقسم صعوبات بالغة في إجراء عمليات مصرفية خاصة باستيراد الوقود والسلع الأساسية مثل القمح والدقيق بسبب شح الموارد المالية المتوفرة. في الوقت ذاته، حصرت وزارة المالية في الحكومة المعترف بها دولياً صرف رواتب آلاف الموظفين المدنيين في مناطق الحوثيين، بعدن ومناطق نفوذ الحكومة.

ويشير هذا القرار وفق متابعين للملف إلى تعقيد حل الأزمات المستفحلة في تدهور العملة الوطنية وتداولها ورواتب الموظفين المدنيين، على اعتبار أن قرار رفع الحصر مشروط بموافقة الطرف الآخر المتمثل بالحوثيين وتراجعهم عن قرار منع ومصادرة العملة الجديدة المطبوعة في صنعاء، ومناطق سيطرتهم. ويشكو موظفون ينتظرون صرف راتبهم بفارغ الصبر لانتهاء، من هذا الجدل والانقسام الدائر الذي ينعكس بشكل مباشر على تدهور معيشتهم وتبديد رواتبهم، مؤكدين أهمية إيجاد الجهات المسؤولة، خصوصاً وزارة المالية والبنك المركزي في عدن، حلولا سريعة لأزمة الراتب ورفع الحصر عن عملية صرفه لعدم قدرتهم على التنقل إلى مناطق نفوذ الحكومة المعترف بها دولياً لاستلام راتب ضئيل لا يكفي أجور التنقل إلى هناك.

25%

نسبة هبوط سعر صرف الريال اليمني في عدن والمحافظات الخاضعة للحكومة الشرعية، عما كان متداولا قبل الحرب، وسط مخاوف من انهيار أكبر خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول المقبل

ربط شركات الصرافة والتحويل بالبنك المركزي (Getty)

سورية

احتكار مواد البناء بمناطق «الإدارة الذاتية»

عبد الله البشير

ارتفعت أسعار مواد البناء بشكل ملحوظ في مناطق شمال شرق سورية الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية، لتكون عقبة جديدة أمام السكان الذين يسعون لبناء منازل أو حتى ممن يريدون ترميم مبانٍ متضررة.

وهناك إجراءات يجب على الأهالي الخضوع لها قبل البناء أو الترميم، كما يوضح عبد السلام المحمد، وهو من سكان ريف منطقة القامشلي، لـ«العربي الجديد»، فهو بدأ بأعمال ترميم منزله في القرية التي تبعد نحو 15 كيلومترا عن مدينة القامشلي، وتطلبت منه تراخيص وإجراءات بكلفة 50 ألف ليرة سورية للجهات المختصة لدى الإدارة الذاتية. ويبين المحمد أن عملية ترميم البيت ستكلفه مبلغا كبيرا نسبيا، كونه تعرض لأضرار كبيرة خلال السنوات الماضية، وقد تصل الكلفة إلى نحو نصف مليون ليرة سورية في حال بقيت أسعار مواد البناء على حالها، وقرار ترميم المنزل اتخذه لأن إيجار البيت في مدينة القامشلي بات مرهقا. ووفق أحد تجار مواد البناء، فقد ارتفعت الأسعار مع انخفاض سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الذي وصل إلى 3 آلاف ليرة سورية، ويوضح التاجر لـ«العربي الجديد»، أن سعر كيس الإسمنت حالياً يبلغ 13500 ليرة سورية (4,65 دولارات)، أما الحديد فتختلف أسعاره وفق القياسات، ليصل الطن الواحد إلى ما بين 645 دولاراً و725 دولاراً... وإلى جانب الإجراءات وارتفاع الأسعار التي تشهدها مواد البناء، هناك قضية الاحتكار التي تعتبر مشكلة أيضا، فضلا عن وجود معمل قرميد واحد في المنطقة.

ويقول المواطن محيي الدين محمود برو إن تجارة الحديد والإسمنت محتكرة من قبل شخص واحد في المنطقة، فلا يمكن لأي تاجر آخر أن يدخل هذه المواد، رغم المحاولات من كثير من التجار لكسر هذا الاحتكار.

> ارتفاع كلفة ترميم المنازل وسط شكاوى المواطنين

ويوضح برو أن التاجر فؤاد عربو لديه علاقات قوية مع الإدارة الذاتية وهذا الأمر هو الذي يسهل عليه احتكار تجارة الحديد والإسمنت، ويمكن لكثير من التجار استيراد الحديد والإسمنت من إقليم كردستان العراق، لكن الإدارة الذاتية تمنع دخول هذه المواد.

ويبين مصدر خاص، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن عملية استيراد الحديد تتم من تركيا، ويدخل إلى إقليم كردستان العراق ومن ثم يتم إدخاله إلى مناطق سيطرة الإدارة الذاتية، والملاحظ أن هناك فرقا كبيرا بين المصدر والسعر الذي حددته الإدارة الذاتية. ويؤكد المصدر أن المتعهدين لا يمكنهم الحصول على مواد البناء من المصدر، وهم مجبرون على شرائها من التجار، وكافة الأسعار الإضافية على هذه المواد تلقى على كاهل المواطنين.

المغرب

فواتير مرتفعة تحاصر مرضى كورونا

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لم يتردد نواب في البرلمان المغربي في التنديد بما اعتبروه استغلالاً من قبل المستشفيات الخاصة لجائحة كورونا من أجل تعظيم إيراداتها، مطالبين وزارة الصحة بالتدخل لوضع حد للممارسات التي تدفع إلى تحميل مرضى كوفيد-19 تكاليف كبيرة. وأكد عدد من النواب أن الفواتير المرتبطة بالاستشفاء والمبيت في المستشفى لتلقي علاجات كورونا صعبت إلى ما بين ستة آلاف دولار وستة عشر ألف دولار، ما يفوت قدرة المواطنين على تحملها.

وقالت النائبة البرلمانية عن حزب الاتحاد الاشتراكي، حنان رحان في جلسة بحضور وزير الصحة خالد آيت الطالب، إن سلوك بعض المصحات الخاصة «مخجل»، حيث لا يرقى إلى مستوى ما تتطلبه الظروف الحالية من تضامن، مؤكدة أن الوزارة لم تكن في مستوى التوقعات في اجتماعاتها مع ممثلي تلك المستشفيات.

فيما عبرت الجامعة الوطنية لجمعيات المستهلك، عن استنكارها معاملة مرضى كوفيد 19 في مصحات خاصة تلزمهم مسبقاً بدفع بين 6 آلاف و14 ألف دولار قبل استقبالهم للعلاج. وأكد وديع مديح، الكاتب العام للجامعة الوطنية لجمعيات المستهلك، في تصريح لـ «العربي الجديد» أن بعض المصحات لم يكتف بتحميل المرضى مصاريف كبيرة، بل يرفض تسليم الفواتير والتقارير الصحية للمرضى، وهو ما يعتبره مخالفا للقرارات المتخذة من قبل السلطات العمومية.

وشدد على أن العديد من الخروقات ترتكب في علاقة المستشفيات الخاصة مع المرضى في ظل الجائحة، وهو ما يستدعي تدخل الجهات الحكومية المختصة من أجل وضع حد لممارسات تسعى إلى الربح على حساب مرضى كوفيد، داعياً المتضررين إلى التبليغ عن جميع حالات التلاعب.

ونقل نواب في الأيام الأخيرة إلى وزير الصحة، شكاوى مواطنين، زعموا أن مصحات خاصة طلبت منهم شيكات على سبيل الضمان قبل مباشرة علاجهم، وهو سلوك يحرمه القانون المغربي الذي يعاقب متسلم الشيك ومسلمه على حد سواء.

وشدد الوزير على أن طلب الشيكات على سبيل الضمان من قبل المصحات، مرده إلى عدم توافر نظام إلكتروني يتيح الولوج لبيانات شركات التأمين من أجل معرفة ما إذا كان المريض مغطّى صحياً.

وأفضت عمليات المراقبة داخل المستشفيات التي تستقبل مرضى كوفيد 19، والتي قامت بها وزارة الصحة والوكالة الوطنية للتأمين الصحي، إلى ملاحظة تجاوزات من قبل بعض المصحات الخاصة، ما أفضى إلى تشكيل لجان لتشديد الرقابة. كما فتحت أبواب الشكاوى لدى الوكالة الوطنية للتأمين الصحي عبر موقعها الإلكتروني.

تزايد الشكاوى من تكاليف المستشفيات (فاضل سنّا/فرانس برس)